- خدمات وأراض صناعية بأسعار مدعومة.
- تعرفة كهربائية صناعية مدعومة.
- إمكانية الاستثمار بإنشاء مبانٍ للمصانع النموذجية (الجاهزة) وتأجيرها.
- فرص استثمارية في تطوير وتشغيل الخدمات بنظام (**BOT**).

التجمعات الصناعية:

تبنت السياسة الصناعية في المملكة برنامج التجمعات الصناعية لتطوير وتقديم الدعم لمجموعة من الصناعات الجديدة بهدف تنويع الاقتصاد السعودي عبر تطوير التجمعات الصناعية التي تعزز موارد المملكة.

وقد تم اختيار المجموعات الصناعية في المناطق ذات الميزات التنافسية التي تتوافر فيها الطاقة والمواد الخام لإنشاء مشاريع تنافسية تلبي تطلعات الدولة والمستثمر على حد سواء، وقد وضعت المعايير الرئيسة لتحديد المجموعات الصناعية في المملكة من خلال تحليل دقيق ودراسات أثارت جملة من الافتراضات مثل: هل تسهم هذه التجمعات الصناعية في تنويع الاقتصاد؟ وهل دخول المملكة في هذه التجربة مثمر في ظل الظروف العالمية؟ وهل ستوفر تجربة التجمعات الصناعية موقفاً تنافسياً مستداماً للمملكة على الصعيد الدولي؟

وغيرها من الافتراضات الأخرى المتعلقة بالأسواق والمواد الخام والطاقة والموارد البشرية.

وقد تم اختيار خمس مجموعات صناعية ضمن برنامج التجمعات الصناعية التنموية هي:

- تصنيع المعادن.
- الأجهزة والمعدات الإلكترونية.
- صناعة التغليف باستخدام البلاستيك.
- السيارات.
- البناء.

سياسة الاستثمار الزراعي:

تتجسد سياسة الاستثمار الزراعي الراهنة في المملكة من خلال مبادرة الملك عبد الله للاستثمار الزراعي السعودي في الخارج عبر رؤية مفادها التصدي لمشكلة الأزمة الغذائية، بإتخاذ إجراءات مناسبة، وتأمين العيش الرغيد للمواطن وتحقيق الأمن الغذائي إستناداً إلى استراتيجية تعمل على تامين مخزون استراتيجي من السلع الأساسية مثل: الأرز والقمح والشعير وفول الصويا والثروة الحيوانية، بما يحقق الأمن الغذائي للمملكة ويحول دون نشوء أزمات غذائية مستقبلية، إضافة إلى الحفاظ على استقرار أسعار المواد الغذائية بصفة مستدامة.

كما تتجسد سياسة الاستثمار الزراعي أيضاً بالإهتمام الخاص بالقطاع الزراعي محلياً وعلى هذا الأساسي تحويل مسمى البنك الزراعي إلى صندوق التنمية الزراعية وزيادة رأس ماله إلى أكثر من ٢١ مليار ريال لتقديم القروض المناسبة للمزارعين والمشاريع الزراعية والحيوانية والسمكية (صناعة الاستزراع السمكي) ومشاريع تربية النحل. وتعزيز دور الجمعيات التعاونية في دعم العمل ومستلزمات الإنتاج والتسويق والتوعية والإرشاد الزراعي. وتطوير الزراعة العضوية حيث تعد المملكة ثاني دولة عربية بعد تونس تضع أنظمة ولوائح لتنظيم الزراعة العضوية وفق ظروف المملكة وبما يتوافق مع الإتحاد الدولي لحركات الزراعة العضوية.

المملكة ومنظمة التجارة العالمية:

آثار الانضمام في دعم الاستثمار:

يساعد انضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية في زيادة اندماج الاقتصاد السعودي في الاقتصاد العالمي، ويسهم كذلك في زيادة الاستثمارات الداخلية والخارجية وإيجاد فرص عمل أكبر للمواطنين السعوديين، بالإضافة إلى زيادة قدرة المنتجات والخدمات السعودية على الوصول إلى الأسواق العالمية.

وسيؤدي تطبيق الاتفاقية المتعلقة بالاستثمار إلى خلق الظروف المواتية لجذب التدفقات الاستثمارية، حيث تفيد دراسات (اليونكتاد) أن أغلب الاستثمارات العالمية تتجه إلى الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية لما يفترض فيها من أسواق حرة وتشريعات حديثة. وفعلاً بدأت تتدفق الاستثمارات الأجنبية للسوق السعودية وقد بدأت بشائر هذا التطور في الظهور كما أكد ذلك تقرير الأونكتاد للعام المذكور، الذي احتلت فيه المملكة الصدارة بين الدول العربية في مجال جذب الاستثمار بقيمة ٣٥,٥ مليار دولار وبنسبة ٤٤٪ من الإجمالي العربي[1]. كما تجسدت إيجابيات إنضمام المملكة للمنظمة في زيادة أعداد البنوك المحلية وارتفاع عدد شركات التأمين التعاوني، وتأسيس شركات الخدمات المالية، إلى جانب إصدار وتعديل العديد من الأنظمة في المجالات الاقتصادية المختلفة. ناهيك عن الإيجابيات المرتبطة

(١) تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام ١٤٣١/١٤٣٢هـ.